



الأدوار الجديدة للمدقق الداخلي للحد من ظاهرة الغش في منظمات الأعمال على ضوء المتطلبات الجديدة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي

د. العايب عبد الرحمان

أستاذ محاضر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة سطيف 1 - الجمهورية الجزائرية

المخلص:

مع تفاقم ظاهرة الغش في منظمات الأعمال، أصبح على كل الجهات التي ترتبط سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بتسييرها وإدارتها أن تحدد موقفها من هذه المسألة. ومن بين هذه الجهات الهيئات القائمة على تنظيم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي، وهذا كون هذه المهنة تعتبر من الأنشطة الرئيسية التي تلجأ إليها منظمات الأعمال لتقوية أنظمة الرقابة الداخلية بغرض التحكم في عمليات إدارة المخاطر حماية للأصول ومنعاً لارتكاب الغش وتفاقمه.

لقد شهد نشاط التدقيق الداخلي تطوراً مذهلاً في كل دول العالم المتقدم. ومن بين أسباب هذا التطور كثرة الفضائح الاقتصادية التي هزت كيان شركات عالمية كبيرة، والتي على خلفيتها بادر «معهد المدققين الداخليين» إلى تطوير الممارسات المهنية وإدخال تحسينات عليها لأكثر من مرة، وذلك بمراجعة الأسس والقواعد التي تقوم عليها. ونظراً لذلك، أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تسعى إلى مسايرة التحسينات التي يتم إدخالها على نشاط التدقيق الداخلي وعلى معايير وأساليب ممارسته.

وفي هذا الصدد، دأب «معهد المدققين الداخليين» خلال عام 2010 و 2013 على إدخال تعديلات جوهرية على الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي The International Professional Practices Framework "IPPF" والتي بواسطتها تم تحديد موقف التدقيق الداخلي من مسألة الغش بشكل واضح، وهذا عكس الأطر السابقة والتي تعود إلى الأعوام 2000 و 2004 والتي كانت لا توضح جيداً مسؤوليات التدقيق الداخلي تجاه هذه المسألة.

تناول هذا البحث بالدراسة موقف التدقيق الداخلي من مسألة الغش والكيفية التي يستطيع بها ممارسي هذه المهنة المساهمة إيجابياً في محاربة الغش في منظمات الأعمال. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، يتمحور جوهرها حول أن مكافحة الغش ليست مسؤولية التدقيق الداخلي لوحده، بل هي مسؤولية مشتركة بين مختلف الفاعلين في إدارة منظمات الأعمال. وعلى ضوء هذه النتائج، تم تقديم بعض التوصيات لم تجد مجالاً للتطبيق.

الكلمات المفتاح: التدقيق الداخلي - الغش - معهد المدققين الداخليين - الإطار المرجعي للممارسة مهنة التدقيق الداخلي - منظمات الأعمال

المقدمة:

يعتبر التدقيق الداخلي من الأنشطة المهمة داخل منظمات الأعمال، فهو أحد وظائف القيادة لما يقدمه من خدمات للإدارات العليا عن طريق تقييمه الدائم والموضوعي والمحاييد لمختلف الأنشطة، حيث تلجأ إليه هذه الإدارات بغرض التحكم في سير مختلف العمليات والأنشطة داخل المنظمة. ويرتبط التدقيق الداخلي بوظيفة الرقابة بصفة عامة، حيث أنه من الدواعي الأساسية للاستعانة به هو عدم كفاية إجراءات الرقابة المباشرة التي يفرضها المدراء العامون على المدراء التنفيذيين ومسؤولي الأنشطة والوظائف التشغيلية الأخرى، وكذلك إلى ارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالأنشطة التي تمارسها منظمات الأعمال، كما أن دوره الاستشاري يساعد المنظمات على تحسين عملياتها.

أصبح نشاط التدقيق الداخلي يشهد تطوراً مذهلاً في كل دول العالم المتقدم. ومن بين ما فرض هذا التطور كثرة الفضائح الاقتصادية التي هزت كيان شركات عالمية كبيرة في القرن الماضي، ومن أشهرها ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وما ترتب عليها من حالات انهيار شركات Enron و Worldcom و Xerox، أو في إيطاليا مع شركة

* تم تسلم البحث في فبراير 2015، وقُبل النشر في يونيو 2015.

Parmalat، أو في فرنسا مع شركة Vivendi وبنك Le Crédit Lyonnais، أو في سويسرا مع شركة Adecco، أو في اليابان مع شركتي Tyco وOlympus. وكذلك الحال في الجزائر مع فضاء شركة «سوناطراك» فيما اصطلح على تسميته بـ «سوناطراك 1» و«سوناطراك 2»، وكذلك بعض البنوك الخاصة وعلى رأسها «بنك الخليفة». كل هذه الأمور قادت إلى لفت انتباه الهيئات المهنية الدولية المشرفة على هذه المهنة، إذ بادرت منذ عام 2000 إلى تطوير الممارسات المهنية للتدقيق الداخلي لأكثر من مرة وذلك بمراجعة الأسس والقواعد التي تقوم عليها. ونظرا لذلك، أصبح لزاما على منظمات الأعمال أن تسعى إلى مسايرة التحسينات التي يتم إدخالها على هذا نشاط التدقيق الداخلي وعلى معايير وأساليب ممارسته.

ويعد «الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي» International Professional Practices Framework «IPPF» هو المستند الذي يصدره «معهد المدققين الداخليين» «Institute of Internal Auditors» ويُعد هذا الإطار هو الدليل الإرشادي الذي يفسر ويسهل ظروف ممارسة المهنة من خلال ما يحتويه من إرشادات وخطوط عريضة ضرورية موجّهة للمدققين ولأقسام التدقيق الداخلي على مستوى منظمات الأعمال. والباحث في مسألة الغش، يلاحظ أن موقف القائمين على تنظيم مهنة التدقيق الداخلي يتطور من فترة لأخرى. فعلى عكس الأطر السابقة والتي تعود إلى عامي 2000 و2004 والتي لم يتم فيها توضيح مسؤوليات التدقيق الداخلي تجاه هذه المسألة بشكل جيد، إذ تم الاكتفاء بما نصت عليه المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، فإن الإطار الذي دخل حيز التطبيق بداية من عام 2010 وكذلك الذي تلاه في 2013 شهدا تعديلات جوهرية عديدة بينت موقف الجمعية الدولية الواضح من مسألة الغش، وذلك من خلال التوضيح الكافي في المعايير، وكذلك في المكونات الأخرى لهذا الإطار المرجعي وخصوصاً في دلائله التطبيقية.

انطلاقاً مما سبق، يتناول هذا البحث بالدراسة الأدوار الجديدة للتدقيق الداخلي في مكافحة الغش في منظمات الأعمال على ضوء المتطلبات الجديدة لممارسة مهنة التدقيق الداخلي.

الإطار العام للبحث:

1- إشكالية البحث:

إن الإشكالية التي يتناولها البحث بالدراسة يمكن صياغتها كالتالي: على ضوء المتطلبات الجديدة التي جاء بها الإطار الدولي الجديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، هل سيكون باستطاعة المدققين الداخليين المساهمة إيجاباً في محاربة الغش في منظمات الأعمال؟

2- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يتناول بالدراسة أحد مواضيع الساعة على المستوى العالمي، والمتمثل في الغش وكيفية التعامل معه من طرف نشاط التدقيق الداخلي بصفته يلعب دوراً بالغ الأهمية ويتحمل مسؤولية جمة في محاربتها، وهذا على ضوء ما تقتضيه متطلبات ممارسة المهنة من وجهة نظر الهيئة المشرفة على تنظيم وتطوير مهنة التدقيق الداخلي.

3- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- أ- الوقوف على درجة تعقد وتشعب مسألة الغش.
- ب- الوقوف على دور التدقيق الداخلي في محاربة الغش.
- ج- توضيح موقف «معهد المدققين الداخليين» من مسألة الغش والمسئوليات التي يجب أن يتحملها المدقق الداخلي اتجاه عمليات الغش والاحتيال وكيفية التعامل معها سواء في اكتشافها أو في محاربتها.

4- فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية واحدة وضعت بناء على مراجعة أدبيات الدراسة. وتتص هذه الفرضية على أن مكافحة الغش ليست مسؤولية التدقيق الداخلي لوحده، وتكون مساهمته في محاربة الظاهرة من خلال بذل العناية المهنية اللازمة لاكتشاف حالات الغش والمساهمة في مكافحة الظاهرة.

5- منهجية البحث:

في دراسة هذا الموضوع تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، حيث ينقسم البحث إلى محورين أساسيين. ففي المحور الأول استخدمنا المنهج الوصفي وذلك بإجراء دراسة نظرية للموضوع مشتملة مراجعة لأهم المؤلفات العلمية ذات الصلة. أما المحور الثاني فاستخدمنا فيه المنهج التحليلي وذلك بتحليل مكونات الإطار المرجعي الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي التي تناولت موضوع الغش ومسئولية التدقيق الداخلي اتجاهه.

6- حدود البحث

من خلال دراسة نظرية تحليلية معمقة سيتم استنباط واستخلاص النتائج بشكل يسمح بتحقيق التناسق بين النتائج المتوصل إليها ومشكلة الدراسة وأهداف وفرضياتها.

7- تنظيم البحث:

يحتوي البحث على أربعة أجزاء رئيسية، كل جزء مقسم إلى مجموعة محاور الفرعية. ففي الجزء الأول، تم تناول الإطار العام للدراسة. وفي الجزء الثاني، تم إعداد إطار نظري للدراسة يشمل دراسة وافية لموضوع الغش ودور التدقيق الداخلي في محاربهته. وفي الجزء الثالث، تم التركيز على كيفية محاربة الغش على ضوء ما جاء في الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي. أما الجزء الرابع، فيحتوي على استنتاجات وجملته من التوصيات.

الإطار النظري للدراسة-أدبيات البحث:

ضمن محتويات أدبيات البحث، سيتم تفصيل الإطار المفاهيمي لكل من الغش والتدقيق الداخلي وعلاقة التدقيق الداخلي بالغش.

1- الغش:

يرتبط الغش بظاهرة الفساد، بل منهم من يرى أنهما وجهان لعملة واحدة (الكلاب وآخرون، 2006)، إذ أن هناك من لا يفرق بين الغش والفساد، وعلى وجه الخصوص الفساد الإداري والمالي. ويدخل الغش ضمن دائرة اهتمام فروع علم ومعرفة مختلفة، ويأتي على رأس المهتمين بالموضوع علماء الاقتصاد والاجتماع والإدارة وعلماء القانون، وكذلك الباحثين في مجال المحاسبة ومن لديهم اهتمام بمهنة المراجعة والتدقيق سواء تعلق الأمر بالتدقيق الخارجي أو التدقيق الداخلي. وتعود أسباب كل هذا الاهتمام إلى أن مسألة الغش أصبحت ظاهرة اقتصادية واجتماعية وإدارية بالإضافة إلى أنها جريمة يعاقب عليها القانون. كما أنه لا يمكن لأحد أن ينفي أن الغش أو الفساد ظاهرة سياسية بامتياز (براند، 2006).

أ- مفهوم الغش:

نظرا لتعدد مجالات الاهتمام بالغش، قدم المنتومون إلى مختلف مجالات العلوم والمعرفة تعريفات خاصة بهم. فمن علماء الاجتماع من يعرفه على أنه انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يتعلق بالمصلحة العامة (مرسول، 2006). وعرفه آخر على أنه هو الميل الفطري عند الفرد لممارسة السلوكيات الخاطئة، وذلك كون الطبيعة الإنسانية غير منضبطة، وفي ظل غياب الضوابط والمساءلة القانونية وعدم أخذ تدابير وقائية وعلاجية يزيد الميل نحو الفوضى وعدم الانضباط (الشوارة، 2009). ومن وجهة نظر التشريع، يمكن الجزم أنه لا يوجد تعريف صريح للفساد، فقد اكتفت التشريعات المحلية بتصنيف الجرائم التي تعتبر من أنواع الفساد وتعريف كل نوع على حدا. كما وأنه بعد صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد قامت العديد من الدول بالانضمام إلى هذه الاتفاقية واعتمدت التعريف الذي جاءت به هذه الأخيرة مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه (شعراوي، 2011) ومنها الجزائر حيث انه بعد الانضمام إلى الاتفاقية أصدر المشرع الجزائري سنة 2006 القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته. في هذا القانون لم يقدم تعريفا صريحا وواضحا للفساد، بل تم الاكتفاء بعرض الجرائم التي تُصنف ضمن مختلف أنواع الفساد وحصرها في رشوة الموظفين العموميين، والحصول على امتيازات غير مبررة أو رشوة في الصفقات العمومية، ورشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المنظمات الدولية العمومية، واختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعماله على نحو غير شرعي، والغدر، والإعفاء أو التخفيض غير القانوني في الضريبة والرسم، واستغلال النفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، وتعارض المصالح، وأخذ فوائد بصفة غير قانونية، والإثراء غير المشروع، وعدم التصريح أو التصريح الكاذب بالممتلكات، وتلقي الهدايا، والتمويل الخفي للأحزاب السياسية، والرشوة في القطاع الخاص، واختلاس الممتلكات في القطاع الخاص، وأخيرا تبييض العائدات الإجرامية.

وبالنسبة لعلماء الاقتصاد، فإن الفساد هو سوء استخدام المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة لتحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين، أو على حساب القواعد أو اللوائح القائمة (سليمان، 2009). ومن وجهة نظر المختصين في علم الإدارة، فإن الفساد هو سوء استخدام الثقة، بصفة عامة تلك التي تشمل على السلطة العامة، مع تحقيق فائدة خاصة، والتي غالباً، ولكن بصورة مطلقة دائماً تأتي على شكل الأموال (جونسون، 2009).

ومن وجهة نظر المحاسبة، يُقصد بالغش ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفه للخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف إخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية. وتتنوع وتشكل محاولات ارتكاب التلاعب وتتمثل في الاختلاس والابتزاز والرشوة والتلاعب في عمليات الإفصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة (وقاد ووديان 2009).

أما من وجهة نظر الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم مهنة التدقيق الخارجي، فإن الغش هو أي فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية وقد يتضمن الغش التلاعب والتزييف وتعديل السجلات أو المستندات، واختلاس الأصول، وطمس أو حذف تأثيرات العمليات من السجلات أو المستندات، وتسجيل عمليات وهمية، وسوء تطبيق السياسات المحاسبية (IAASB, 2009). وتم تعريفه من طرف الجمعية الأمريكية لفاحصي الغش American of Certified Fraud Examiners-ACFE بأنه عملية الخداع أو التضليل التي يقوم بها الفرد أو منظمة الأعمال عن قصد والتي تؤدي إلى تحقيق منافع لهذا الفرد أو منظمة الأعمال أو أي طرف آخر. ويمكن أن يتراوح حجم الغش بين سلوك الموظف بشكل غير منتج أو قيام الموظف بسرقات بسيطة إلى تحريف وتزوير التقارير المالية والذي ينعكس بشكل سلبي على سمعة الشركة وقيمتها السوقية وقدرتها على تحقيق أهدافها (Wells, 2011).

أما من وجهة نظر القائمين على تطوير مهنة التدقيق الداخلي، فقد قدم «معهد المدققين الداخليين» تعريفاً للغش يرى فيه أن هذا الأخير هو أي أعمال أو تصرفات غير قانونية أو غير مشروعة تتسم بالغش أو الخداع أو الإخفاء أو انتهاك الثقة. ولا تعتمد مثل تلك الأعمال أو التصرفات على استخدام التهديد باستخدام العنف أو القوة المادية ويتم ارتكابها من قبل أطراف أو مؤسسات مختلفة بقصد الحصول على المال أو الممتلكات أو الخدمات أو لتجنب الدفع أو لتقادي خسارة الخدمات أو من أجل ضمان الحصول على مزايا شخصية أو تجارية (IIA, 2013).

ب- الظروف التي تستدعي اللجوء إلى الغش:

يعتبر عالم الاجتماع Cressey أول من تناول بالدراسة الظروف التي تستدعي القيام بعمليات الغش وكان ذلك في سلسلة من الأبحاث أجراها خلال الفترة الممتدة بين عام 1950 و 1986. وكان من بين نتائج أعماله تطويره لنظرية سميت «مثلث الغش». وحسب هذا الباحث، فإن الغش هو دوافع الفرد المُقدم على عملية الغش وتشجعه على ذلك الفرص المتاحة له لذلك ويخفي اكتشافها سلوكه الذي يظهر بواسطته أنه يحترم القوانين والعادات والأعراف الاجتماعية. وحسب Cressey فإن الظروف التي تؤدي إلى الغش ثلاثة وهي (Perruchoud, 2013):

- وجود فرص تتيح القيام بالغش. والأمثلة على ذلك كثيرة منها سهولة الوصول إلى الأصول المراد اختلاسها وضعف الإدارة وغياب الرقابة الصارمة على تصرفات الأفراد؛
- وجود دوافع لدى المقدم على الغش، وهي في معظمها ذات طابع سيكولوجي، حيث أن المُقدم على عمليات الغش يسلك هذا التصرف بدافع الحاجة أو الإدمان على الغش أو الرغبة في المخاطرة؛
- توفر القدرة لدى القائم بالغش تجعل منه قادراً على إخفاء عمليات الغش التي قام بها وكسب ثقة الآخرين، كما أن هذه القدرة تشمل حتى الجانب السلوكي لهذا الفرد بحيث تتوفر لديه قناعة أن ما يقوم به هو عمل عادي.

ج- الآثار السلبية للغش:

للغش آثار سلبية على كل مجال من المجالات المذكورة سلفاً. فبالنسبة للاقتصاد، يؤدي الغش إلى تبيد وهدر الموارد الاقتصادية للدول ويضعف قدرة الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية. لقد كشف التقرير الدولي للفساد 2009 والذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية بأن العالم ينفق ما بين 20 و 40 مليار دولار أمريكي على الرشاوي سنوياً وتعاذل قيمة هذه الرشاوي حوالي % 40 من المساعدات التنموية وهو ما يلحق الضرر بالتجارة والتنمية والمستهلك (العمرى، 2009). وفي منظمات الأعمال ومنذ زمن غير بعيد، كان يمنع التطرق إلى عمليات الغش التي تتعرض لها المنظمات والخوض

فيها، وكان يكره حتى مجرد التفكير في القيام بذلك انطلاقاً من قناعة أن ذلك سيلحق الضرر بمنظمة الأعمال وبسمعتها. وقد تبين أن كثرة الانهيارات التي مست كبريات الشركات العالمية كان سببها تقادم ظاهرة الغش. لقد بينت دراسات كثيرة حجم الخسائر التي لحقت بمنظمات الأعمال.

ونورد هنا بعضاً من هذه الحالات. فقد قدرت الجمعية الأمريكية لفاحصي الغش (American of Certified Fraud Examiners "ACFE") أنه خلال عام 2008 فاقت الخسائر الناجمة عن عمليات الغش أكثر من 7% من رقم أعمال الشركات الأمريكية بعدما كانت 5% في 2006 و6% في 2002. ومن بين الدراسات تلك التي قدرت أن منظمات الأعمال الأمريكية قد تعرضت لعمليات الاحتيال مما أدى إلى خسائر تقدر بنحو 652 بليون دولار في عام 2006 (جعارة، 2012). وفي دراسة أمريكية أجريت عام 2005، تبين أن حالات غش الإدارة كلفت المشاركين في سوق المال أكثر من 500 مليار دولار خلال السنوات الأخيرة (الوشلي، 2010). وبينت دراسة كندية أن تكلفة الغش تمثل أكثر من 5% من مجمل الإيرادات السنوية للشركات الكندية وأن 90% من عمليات الغش تمس اختلاس الأصول (Bernard, 2010). أما في فرنسا، فقد قدرت بعض الدراسات أن حجم الخسائر الناجمة عن عمليات الغش وصلت إلى 7% من رقم أعمال الشركات الفرنسية عام 2008 وبزيادة قدرها 2% بالمقارنة مع عام 2006 وأن 70% من عمليات الغش تدخل ضمن فئة اختلاس أصول وموارد من طرف الأفراد من داخل منظمة الأعمال (Hounnongandji, 2009). وتوصلت دراسة أجريت عام 2011 حول ظاهرة الغش في منظمات الأعمال والتي مست 3877 مؤسسة من 78 دولة أن 54% من المنظمات الكبيرة قد تعرضت لعملية غش عكس المنظمات الصغيرة والمتوسطة التي تعرضت منها لهذه الظاهرة إلا بنسبة 17% (Pricewaterhouse Coopers, 2011). وفي دراسة لنفس المكتب أجريت عام 2014، تبين أن 55% من الشركات الفرنسية تعرضت لعملية غش خلال عام 2013 وأن 44% من تكرار العملية وأن أبرز نوع غش تخشاه هذه الشركات هو الجريمة الإلكترونية (Pricewaterhouse Coopers, 2014).

د - منظمة الأعمال وتعدد أنواع الغش:

أما عن تصنيف الغش الذي يمس منظمة الأعمال، فتوجد تصنيفات كثيرة أبرزها أربعة، وكل واحد منهم يقوم على معيار خاص. فالتصنيف الأول يعتمد على معيار «طبيعية عملية الغش» التي مست منظمة الأعمال، والتصنيف الثاني الذي يعتمد على معيار «الجهة المتسببة» فيه، والمعيار الثالث يعتمد على معيار «العوامل التي شجعت على الغش»، والمعيار الرابع يقوم على أساس «المستفيد من الغش».

وحسب معيار طبيعة عملية الغش التي مست منظمة الأعمال، فأنواعه ثلاثة وهي اختلاس الأصول والسرقة والرشوة والإفصاح الخاطيء في قوائم مالية. وحسب التصنيف القائم على معيار الجهة المتسببة فيه فهو نوعان، الغش الداخلي وهو مرتبط أساساً بسلوك الأفراد من داخل منظمة الأعمال ويقوم به عمال من داخلها. وتكمن العملية في استغلال العامل لنفوذه داخل منظمة الأعمال من أجل مصلحته الشخصية ويكون ذلك بسرقة واختلاس أصولها ومواردها. والغش الخارجي وهو الذي يقدم على القيام به جهات من خارج منظمة الأعمال سواء كانوا أفراداً أم شركات ويتميز بالاستعمال المزور للوثائق والمستندات. وحسب معيار العوامل التي شجعت عليه، فهو أيضاً نوعان وهي العوامل الداخلية أهمها تضارب المصالح والصراع بين أصحابها وضعف أنظمة الرقابة الداخلية والعوامل الخارجية أهمها البيئة الخارجية وقطاع النشاط الذي تنشط فيهما منظمة الأعمال. أما حسب معيار المستفيد من الغش، فهو نوعان وهما عمليات التي تتم لمصلحة منظمة الأعمال وتلك التي تتم ضد مصلحتها. بالرغم من دقة التصنيف المقدم أعلاه، إلا أن هناك من لا يأخذ به وعلى رأسهم (Pickett, 2011) الذي يرى أن الغش هو ثلاث فئات وهي:

- غش معروف ويتم تداوله علناً؛
- غش معروف فقط داخل منظمة الأعمال، ولم يعرفه العامة بعد؛
- غش لم يتم اكتشافه بعد.

2- التدقيق الداخلي:

تشير التعريفات القديمة للتدقيق الداخلي على أنه نشاط هادف ومستقل بذاته، يؤدي عملاً استشارياً، صمم خصيصاً لزيادة قيمة الشركة وتطوير عملياتها، ولمساعدتها لبلوغ أهدافها عن طريق إيجاد سلوكيات وأنماط تنظيمية لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وضبط إدارة العمليات والتحقق من فعالية إجراءات الضبط الداخلي والأنظمة المتعددة (صبح، 2010).

وقد انعكس التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي على تغير الزوايا التي أصبح ينظر منها إلى هذا النشاط، وترتب على ذلك صدور تعريف جديد وهو ذلك الذي صادق عليه مجلس إدارة الجمعية الدولية للتدقيق الداخلي IIA في شهر جوان (يونيو) 1999 والذي مفاده أنه نشاط مستقل وموضوعي، يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها. ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف منظمة الأعمال من خلال إتباع أسلوب منهجي ومنظم لتقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة (IIA, 2013).

وبموجب المفهوم الحديث فإن التدقيق الداخلي يشتمل على وظيفتين، الأولى وهي خدمة التأكيد الموضوعي والتي تتمثل في الفحص الموضوعي للأدلة بغرض توفير تقويم مستقل لفاعلية وكفاية إدارة المخاطر والأنظمة الرقابية وعمليات الحوكمة. والثانية تتمثل في الخدمات الاستشارية التي تقدم لوحدات تنظيمية داخل المنشأة أو خارجها، وتحدد طبيعة نطاق هذه العمليات بالاتفاق مع تلك الشركات، والهدف منها إضافة قيمة لمنظمة الأعمال وتحسين عملياتها (Schneider, 2010). وعليه، يتبين من هذا التعريف يتضمن بمحتواه الواسع جملة من الخصائص يتميز بها التدقيق الداخلي المتمثلة في:

- أنه نشاط مستقل داخل المنظمة، ينتمي إلى أعلى مستويات السلطة بالهيكل التنظيمي للمنظمة
- أنه نشاط موضوعي، أي أن المدقق يلتزم بأعلى مستويات الموضوعية في أداء الأعمال الموكلة إليه، وأنه يتبع منهجية واضحة ومفهومة عند كل مهمة تدقيق.
- أنه نشاط يهدف إلى تقييم عمليات إدارة الرقابة، الحوكمة والمخاطر.
- أنه نشاط يساعد المنظمة للوصول إلى أهدافها المرجوة.

3- دور التدقيق الداخلي في مكافحة الغش:

نظرا للتطور المذهل الذي يشهده هذا النشاط، فقد بات مفروضًا على المدققين الداخليين في القرن الحادي والعشرين أن يكونوا على استعداد لتدقيق أي شيء تقريبا، بما في ذلك العمليات التشغيلية ونظم الرقابة والأداء ونظم المعلومات والبيانات المالية والغش والتلاعب والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة (Ramamoorti, 2013). ولقد أصبح التدقيق الداخلي أحد الأدوات الفعالة في مكافحة الغش كونه يدخل ضمن الآليات التي يستند إليها في إرساء الحوكمة الجيدة للشركات وممارستها على أرض الواقع، وما ينعكس عليها من تحقيق وتوفير الشفافية من جميع جوانبها وأهمها الشفافية المالية. ويرى كل من (Stewart & Subramaniam, 2010) أن التطور الذي عرفه التدقيق الداخلي أدى إلى تغيير أهدافه والتي أصبحت:

- تحسين عمليات المنظمة بواسطة مد الإدارة العليا التي تساعد على إعداد استراتيجيتها. وكذلك من خلال تقييم تنفيذ تلك الاستراتيجية والنتائج المترتبة عنها.
- تقييم أنظمة إدارة المخاطر وعملياتها وتقديم الحلول التي تسمح بتحسينها.
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وسبل تحسينها.
- المساهمة في عمليات حوكمة الشركات.

ويبرز دور التدقيق الداخلي في مكافحة الغش بعد تزايد وتيرة الفضائح المالية والاقتصادية منذ نهاية الثمانينات من القرن مما استدعى الأمر زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية، إذ يرى أحد المختصين أن عمليات الغش والاحتيال داخل منظمة الأعمال تنشأ عندما تسوء أمور هذه الأخيرة بحيث يكون لديها انعكاسات على نظام الرقابة الداخلية (Pickett, 2011). وقد بين الواقع أن من بين الأسباب التي أدت إلى ارتكاب جرائم الفساد في الشركات التي مسها الإفلاس وهزتها الانهيارات هو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية. فهناك من الدراسات التي أكدت أن السبب الرئيس في انهيار هذه المنظمات هو ضعف الأداء الرقابي فيها نتيجة وجود قصور أو غياب نشاط التدقيق الداخلي. ومن هنا يبرز دور التدقيق الداخلي في مكافحة الغش والاحتيال باعتبار أن من بين أهم المسؤوليات التي تقع على عاتقه هو تقييم وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات والتي يدخل ضمن أهدافها:

- حماية أصول منظمة الأعمال من أي تلاعب أو اختلاس أو سوء استخدام.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الاعتماد عليها قبل اتخاذ أي قرارات.
- الرقابة على استخدام الموارد المتاحة.

- زيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسة.
- وضع نظام للسلطات والمسئوليات وتحديد تخصصات الأفراد.
- حسن اختيار الأفراد للوظائف التي يشغلونها.
- تحديد الإجراءات التنفيذية بطريقة تضمن انسياب العمل.

في هذا الصدد، بينت دراسات استطلاعية عدة أن أقسام التدقيق الداخلي تلعب أدواراً بارزة في مكافحة الغش ومنها الدراسة التي أجراها مكتب التدقيق العالمي (Pricewaterhouse Coopers, 2005) أن 39% من حالات الغش في فرنسا و 33% في العالم تكتشفها أقسام التدقيق الداخلي. وقد بينت دراسة أخرى (IFACI & ESSEC, 2009) حول ممارسة التدقيق الداخلي في فرنسا والتي مست 928 مدقق ينشطون داخل 724 منظمة، أن أقسام التدقيق الداخلي تلعب أبرز دور في مكافحة الغش وتعتبر نفسها طرف بالغ الأهمية ضمن برامج مكافحة الغش التي تضعها المنظمات. وكان من بين نتائج الدراسة أن 71% من المدققين الداخليين المستجوبين يعتبرون أن أقسام التدقيق الداخلي تتأكد من مدى فعالية إجراءات مراقبة عمليات الغش. كما أن 70% يقومون بمراجعة برامج مكافحة الغش التي تضعها الإدارات العليا للمنظمات التي يشتغلون فيها و 63% من أقسام التدقيق الداخلي تطبق إجراءات خاصة لاكتشاف الغش. وفي أحدث دراسة استطلاعية لمكتب التدقيق (Price Waterhouse Coopers, 2014) توصل إلى أنه في عام 2014 لجأت حوالي 17% من الشركات المدروسة إلى التدقيق الداخلي كأداة من أدوات مكافحة الغش بعد أن كانت هذه النسبة 14% في 2011.

وتأكيداً لدور التدقيق الداخلي في مكافحة الغش، بادرت الدول الكبيرة وأهمها الولايات المتحدة وفرنسا وكندا وبريطانيا إلى وضع أطر مرجعية متكاملة للرقابة الداخلية تجبر المنظمات على تطبيقها والهدف منها هو الحد من تفاقم الجرائم المالية. ويقع على عاتق أقسام التدقيق الداخلي للمؤسسات مراجعة مدى التزام المنظمات باحترام هذه الأطر. تعتبر الولايات المتحدة أول من أصدر الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO عام 1992 والذي عدلته في 2004 على خلفية تفاقم ظاهرة الفساد الإداري والمالي والتي ترتب عليها إفلاس بعض كبريات الشركات الأمريكية. كما تم طرح إصدار جديد لهذا الإطار المتكامل عام 2013. وبعد أمريكا، قامت بريطانيا في 1992 بإصدار دليل للممارسة الجيدة لحوكمة الشركات Guidance for Directos on the Combined Code راجعته عام 2005 والذي يعرف تحت اسم Trumbull Guidance خصص جزءاً منه للرقابة الداخلية. كما قامت كندا عام 2005 بطرح إطار متكامل للرقابة الداخلية خاصاً بها يعرف تحت اسم COCO. وفي نفس العام، قامت هيئة الأسواق المالية الفرنسية AMF بإصدار إطار مرجعي للرقابة الداخلية موجهة للشركات المدرجة أسهمها في البورصة والذي تم مراجعته عام 2010. إن من ضمن ما تناولته كل هذه الأطر مسألة النزاهة وأخلاقيات الأعمال حيث أنه حسب COSO1 و COSO2 تعتبر نزاهة وأخلاق كل الأفراد الذين ينتمون إلى منظمة الأعمال أحد مكونات بيئة الرقابة ويعتبرهما الإطار المرجعي بأنهما الركيزة الأساسية لأي منظمة. وكذلك الحال في الإطار المتكامل الكندي COCO، فقد نص هذا الأخير أنه من واجب الإدارة العليا أن تقوم بإعداد وتوصيل القيم الأخلاقية كما أنه من واجبها أن تعمل على أن تتوافق سياسات وممارسات الموارد البشرية مع القيم الأخلاقية للمنظمة ومع تحقيق أهدافها. وفي الدليل البريطاني Turnbull Guidance، فإن أهم ما جاء في هذا المجال هو ضرورة تحلي المنظمات بالممارسات التجارية النزاهة. أما في الإصدار الجديد COSO 2013، وردت النزاهة والأخلاقيات في المبدأ الأول من المبادئ السبعة عشر التي جاء بها. وحسب هذا المبدأ، فإنه من واجب المنظمة في إدارتها، أن تتعهد بأن تلتزم بالنزاهة والقيم الأخلاقية (Price Waterhouse Coopers & IFACI, 2013). كما أن مصطلح الغش استعمل لأول مرة في هذا الإصدار دون الإصدارات السابقة، حيث تناول المبدأ الثامن أن المنظمة مطالبة بأن تدمج خطر الغش الذي قد يؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها في نظامها لتقييم المخاطر (Bergé & Jourdan, 2013).

كل الأطر المذكورة سلفاً ترى في التدقيق الداخلي أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية وحملته مسئولية المحافظة على نظام رقابة ملائم بواسطة التقييم الدائم لمدى فاعليته وفعاليتها وبالبحث على تحسينه المستمر. كما أن الهيئات المهنية المكلفة بتنظيم وتطوير المهنة ألفت على عاتقه مسئولية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمنظمة.

وعلى الرغم من المسئولية الملقاة على عاتق التدقيق الداخلي في محاربة الغش على ضوء المعطيات أعلاه، إلا أنه لا بد من التأكيد أن التدقيق الداخلي ما هو إلا طرفاً من ضمن مجموع الأطراف المعنية بمكافحة الغش داخل المنظمات، ذلك أن مسئولية منع الغش والاحتيايل تقع على إدارة منظمة الأعمال. وأنه من الخطأ تحميل التدقيق الداخلي لوحده مسئولية

محاربة الغش. وهذا ما أكدت عليه المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي. فالمعيار A2.1210 الخاص بالمعرفة نص صراحة على أنه يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الاحتيال والكيفية التي يمكن للمؤسسة أن تتبناها للحد من تلك المخاطر، ولكن ليس متوقفاً منهم أن تكون لهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية اكتشاف الاحتيال والتحقيق فيه. ومنه يتضح أن المدقق الداخلي يجب أن يقوم بفحص، وتقييم كفاءة وفاعلية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش.

مسؤوليات التدقيق الداخلي تجاه مسألة الغش على ضوء متطلبات ممارسة مزاول مهنة التدقيق الداخلي:

أخذ «معهد المدققين الداخليين» على عاتقه مسؤولية تطوير المهنة ومتابعتها وتحديثها وفقاً لما تفرضه المستجدات والأحداث من متطلبات وتطورات. في هذا الصدد قام المعهد بإعداد مرجع يستعين به المهنيون في ممارسة التدقيق الداخلي، ويسمى «الإطار المرجعي الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي» ويسمى في أوساط مهنية أخرى «إطار الممارسة المهنية» The International Professional Practices Framework IPPF. وقد عرف هذا الإطار مجموعة من الإصدارات كان أولها عام 2000 ثم تلتها مجموعة من التعديلات في الأعوام 2004 و 2010 وآخرها في 2013 وتعمل حالياً جمعية التدقيق الداخلي على مراجعة هذا الإطار بحيث يتم تطوير إصدار جديد قد يدخل حيز التطبيق قريباً. في الإصدارات الثلاثة الأولى، كان الإطار المرجعي يشمل ثلاثة أقسام، اختص القسم الأول منها بتعريف التدقيق الداخلي. واختص الثاني منها بالإطار الأخلاقي. أما الثالث فقد اشتمل على المعايير. أما في الإصدار الأخير لعام 2013، فقد عرف هذا الإطار تعديلات جذرية حيث أصبح يشمل ستة أقسام، بالإضافة إلى الأقسام الثلاثة المذكورة سلفاً تم إدماج ثلاثة أقسام جديدة وهي أوراق العمل وإرشادات التطبيق الفعال ودليل التطبيق العملي. كما تم إعادة ترتيب الإطار بحيث أصبح يتكون من مجموعتين رئيسيتين، الأولى تحتوي على إرشادات إلزامية وتضم تعريف التدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني. والثانية تحتوي على إرشادات موصى بها بشدة وتضم إرشادات التطبيق الفعال ودليل التطبيق العملي ومواقف من مسائل خاصة.

ويبرز موقف الجمعية الدولية للتدقيق من مسألة الغش في كل من المعايير وفي الدليل التطبيقي العملي وكذلك في إرشادات التطبيق الفعال.

1- مسألة الغش في المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي:

في إصدار 2010 لمعايير التدقيق الداخلي، أجرى «معهد المدققين الداخليين» تعديلاً يقضي بإضافة 06 معايير جديدة، اثنان منها في معايير الصفات والأربعة الأخرى في معايير الأداء. واللافت للانتباه هو أنه من بين الإضافات الجديدة وجود المعيار A.2. 2120 والخاص بإدارة مخاطر الغش. وعموماً سواء تعلق الأمر بالمعايير القياسية أو الإضافات التي تم استحداثها، فإن المعايير التي فصلت في مسألة الغش هي أربعة، منها اثنان من معايير الصفات واثنان من معايير الأداء. عن معايير الصفات فهما المعيار A2.1210 الخاص بالمعرفة، والمعيار A1.1220 الخاص ببذل العناية المهنية اللازمة. أما عن معايير الأداء فهما المعيار 2060 الخاص بالإبلاغ، والمعيار A2.2120 الخاص بتقييم المخاطر. فحسب المعيار A.2.1210، يجب أن يتمتع المدققون الداخليون بالمعرفة الوافية التي تمكنهم من تقييم مخاطر الغش والكيفية التي يمكن للمؤسسة أن تتبناها للحد من تلك المخاطر، ولكن ليس متوقفاً منهم أن تكون لهم نفس خبرة الشخص الذي تكون مسؤوليته الرئيسية اكتشاف الغش والتحقيق فيه. وحسب المعيار A.1.1220، فإنه يجب أن يبذل المدققون الداخليون العناية المهنية اللازمة في أعمالهم مع الأخذ في الاعتبار النواحي الآتية: مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة، ودرجة تعقيد أو جسامه أو أهمية المسائل التي تطبق عليها إجراءات التأكيد، ومدى كفاية وفاعلية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة واحتمال حدوث حالات جسيمة من الأخطاء أو الغش أو حالات عدم التقيد، وتكلفة أعمال التأكيد مقارنة بالمنافع المحتملة. أما حسب المعيار 2060 الخاص بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة، فإنه يتوجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يقوم بصفة دورية بإبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن غرض وسلطة ومسئولية وأداء نشاط التدقيق الداخلي وفقاً للخطة الموضوعية له. ويجب أن يشمل ذلك الإبلاغ على الاحتمالات المهمة للتعرض للمخاطر والقضايا المتعلقة بالرقابة والحوكمة ومخاطر الغش وغير ذلك من المسائل الأخرى التي تترجم - أو تطلب من قبل - الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وأخيراً تم إدراج مسألة الغش ضمن المعايير الخاصة بإدارة المخاطر حيث جاء في المعيار A.2.1210 أنه يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم احتمال حدوث الغش وكيف تقوم منظمة الأعمال بإدارة مخاطر الغش.

2- مسألة الغش في دلائل التطبيق العملي:

جاءت مسألة الغش في دليلين إثنين، وهما: الدليل التطبيقي العملي رقم 1200 الخاص بالكفاءة والضمير المهني، والدليل التطبيقي العملي رقم 2000 الخاص بإدارة التدقيق الداخلي.

أ- الدليل التطبيقي العملي الخاص بالكفاءة والضمير المهني 1200:

في مجال مكافحة الغش واكتشاف حالات، يقضي هذا الدليل على توفر جملة من الأمور في المدقق الداخلي يمكن إيجازها فيما يلي:

- **اكتساب المهارة:** يجب على المدقق الداخلي أن يكتسب المهارة والتمثلة في المعرفة والكفاءات التي تسمح له بالتعرف على المؤشرات التي توحى له بوجود الغش وتسمح له بتحديدده. ويتطلب ذلك من المدقق الداخلي أن تكون لديه القدرة على التعرف على وجود مشاكل حقيقية وكذلك مشاكل محتملة والقيام بالمراجعات الإضافية كما يمكنه، عند الحاجة، الحصول عليها المساعدة من أطراف أخرى.
- **الحصول على المشورة والمساعدة من أشخاص مؤهلين:** يمكن الحصول على مساعدة مقدمي خدمات خارجيين مستقلين عن المنظمة لديهم معرفة خاصة ومهارة وخبرة في تخصص معين. والهدف من اللجوء إلى خدماتهم هو لتدعيم أو تكملة نشاط التدقيق الداخلي في مجالات عديدة وتشمل الاكثوريين والمحاسبين والمقيمين المتخصصين في البيئية، والمحققين في عمليات الغش والاحتيايل، والمحامين والمهندسين والجيولوجيين وخبراء الأمن والإحصائيين، والمتخصصين في تكنولوجيا المعلومات، ومراجعي الحسابات الخارجيين للمنظمة.
- **بذل العناية المهنية اللازمة:** يتوجب على المدقق الداخلي بذل العناية المهنية اللازمة وتطبيق المهارة التي يتميز بها للوقوف على حالات احتمال وجود تزوير ومخالفات متعمدة والأخطاء والسهو، وانعدام الكفاءة، وتبديد الموارد، والتقصير، وتضارب المصالح، وغياب الفاعلية. هذا فضلا عن وجوب أن يكون المدقق الداخلي في حالة تأهب للتعامل مع الظروف والأنشطة التي هي الأكثر احتمالا أن تحدث فيها المخالفات المذكورة سلفا. لذلك فالمدققون الداخليون مطالبون بوضع الضوابط الكافية وإدخال تحسينات على ممارساتهم وإجراءات عملهم مما يتوافق ومثل هذه الأوضاع.

من التصيل أعلاه، يمكن استنتاج أن المدقق الداخلي مطالب بأن تكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادراً على تحديد أماكن حدوثها. كما أنه في التخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق، يجب العمل وفق الاعتبار الذي يعرف بالشك المهني، والذي يفترض فيه أن عدم أمانة الجهات الخاضعة للتدقيق وليس له افتراض الأمانة المطلقة، وهذا يعني أنه لا بد من أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

ب- الدليل التطبيقي العملي الخاص بإدارة التدقيق الداخلي:

في مجال إدارة مهمات التدقيق الداخلي، فوفق هذا الدليل يتوجب على المدقق الداخلي عند تقديمه للتقارير إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة الإشارة إلى الملاحظات المهمة التي يمكن أن تؤثر سلباً على المنظمة. ويمكن أن تشمل تلك الملاحظات عمليات غش وكيفية التعامل معها ومخالفات وأعمال منافية للقانون وأخطاء وانعدام كفاءة وتبديد الموارد وتضارب المصالح وكل ما يؤدي إلى ضعف في رقابة الداخلية.

3- قراءة في محتويات الإطار المرجعي الدولي لممارسة التدقيق الداخلي لعام 2013 فيما يخص مسألة الغش:

من محتوى الإطار المرجعي لممارسة مهنة التدقيق لعام 2013 يمكن ملاحظة ما يلي:

- بالرغم من أنه من غير الملزم للمدقق الداخلي أن يكتسب نفس مؤهلات الشخص الذي تكون مسئوليته الرئيسية اكتشاف الاحتيايل والتحقيق فيه، إلا أنه مطالب بأن تكون لديه المعرفة والمهارات والقدرات اللازمة لاكتشاف الغش والتعامل معه. في هذا المجال، يوصي المختصون المدققين الداخليين بالاستفادة من دورات تدريبية في مجال تدقيق الغش وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويرى أنه من الضروري أن يحصل المدقق الداخلي على شهادات استحقاق في مجالات الغش.
- بإمكان المدقق الداخلي الاستفادة من خدمات أطراف وجهات من خارج منظمة الأعمال مختصة في التعامل مع حالات الغش.

- على المدقق الداخلي، في تعامله مع مهمات التدقيق التي يجريها مهما كان الغرض منها، ألا يتجاهل احتمال وجود عمليات غش. لذلك فهو مطالب ببذل العناية المهنية اللازمة والتصرف بمهارة ويكون ذلك بالتبصر والاقتدار في تنفيذ المهمات.
- مهما كانت نتائج التدقيق المتوصل إليها سواء تعلق الأمر بعمليات الغش التي وقعت فعلاً أو تلك المتوقع وقوعها أو باقي نتائج أعماله الأخرى، فإن المدقق الداخلي مطالب بإبلاغ الجهات العليا عنها، والمتمثلة في الإدارة العليا أو لجنة التدقيق بالنسبة للمؤسسات التي تحتوي مجالس إدارتها على مثل هذه اللجان.
- ضمن مهامه الحديثة والتي فرضتها عليه النظرة الجديدة للتدقيق والمتمثلة في تقييم فعالية إدارة المخاطر والحوكمة، فإن المدقق الداخلي مطالب بتقييم عمليات إدارة المخاطر والتعامل مع مخاطر الغش من خلال هذا التقييم. وتشمل عملية التقييم التأكد من مدى فعالية وكفاية الإجراءات والضوابط الرقابية المتبعة من طرف منظمة الأعمال بغرض التحكم في احتمال حدوث عمليات الغش.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- من هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:
- بالنسبة للمنظمة الأعمال، فإن آثار الغش تنعكس سلباً على سمعتها وقيمتها السوقية وقدرتها على تحقيق أهدافها، وقد يرهن حتى ديمومتها واستمرارية نشاطها.
- تتعدد الأطراف المشاركة في مكافحة الغش بتعدد الجهات المعنية بالتعامل مع المسألة. وتعتبر مهنة التدقيق بنوعها الخارجي والداخلي من المهنية التي يقع على عاتقها التعامل مع ظاهرة الغش في المنظمات وقد طورت الهيئات المعنية بتنظيم المهنتين المعايير التي تتيح للمهنيين التعامل معها من اكتشاف ووقاية.
- من داخل منظمة الأعمال، فإن مكافحة الغش والاحتيال لا تقع على عاتق التدقيق الداخلي لوحده، بل هي مسئولية مشتركة تتحملها كل الوظائف. فالتدقيق الداخلي هو أحد الأدوات الفعالة في مكافحة الغش كونه يدخل ضمن الآليات التي يستند إليها في إرساء الحوكمة الجيدة للشركات وممارستها على أرض الواقع.
- يساعد التدقيق الداخلي في تحقيق وتوفير الشفافية من جميع جوانبها بما فيها الشفافية المالية حيث يدخل ضمن خدماته التأكيدية ضمان دقة ونزاهة التقارير المالية ومنع واكتشاف حالات الغش والتزوير.
- بالنسبة للتدقيق الداخلي، فقد تغيرت النظرة للغش وذلك بتطوير أطر جديدة لممارسة المهنة تحتوي على معايير وإرشادات ودلائل تعالج المسألة بشكل لم يكن معروفاً قبل الإطار الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي الذي تم تسطيره عام 2010 وتم ترسيخه في 2013.
- رغم ضخامة المسئولية على عاتق المدقق الداخلي في محاربة الغش، فإن مسئولية منع الغش والاحتيال تقع على إدارة منظمة الأعمال لوحدها. وقد حدد الإطار المرجعي الدولي لممارسة المهنة أن للتدقيق الداخلي دوراً في ذلك وأنه لا يجب أن يتحمل هذه المسئولية لوحده.
- مهما يملك المدقق الداخلي من مهارة ومن كفاءة ومهما بذل من عناية مهنية، فإنه في مسألة الغش لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يحل محل الجهات المختصة في محاربة الظاهرة.

التوصيات:

- على ضوء التفصيل أعلاه، فإن التوصيات الواجب تقديمها هي كالتالي:
- من أجل التطبيق السليم لبرامج الوقاية من مخاطر الغش، يتوجب على الإدارات العليا للمنظمات الأعمال أن تقوم بتصميم أنظمة للرقابة الداخلية وتقوم بوضع استراتيجيات لإدارة المخاطر. ينبغي أن تكون أنظمة الرقابة الداخلية مدعومة بالسياسات والإجراءات والخطط التنظيمية. وتنفيذاً لاستراتيجية إدارة المخاطر، ينبغي على الإدارات العليا أن توضح الكيفية التي تتولى بها مختلف الأطراف داخل منظمة الأعمال تطبيق هذه الاستراتيجية.
- ينبغي على الإدارات العليا أن تعمل جاهدة على إرساء ثقافة النزاهة داخل مؤسساتها الاقتصادية، ولعل التحديد الموضوعي والدقيق والصارم لمسئوليات الأفراد وكذلك وضع مدونات لأخلاقيات الأعمال يساعد على تحقيق ذلك.

- نظراً لأهمية الوظيفة ولدورها التأكيدي والاستشاري، فإن منظمات الأعمال مطالبة بأن تدعم هيكلها التنظيمية بأقسام للتدقيق الداخلي.
- بالرغم من أن الإطار المرجعي الدولي لممارسة مهنة التدقيق الداخلي لا يكتسي الطابع الإلزامي في تطبيقه، فإن ممارسي المهنة مطالبون بتجاوز الالتزام المعنوي والعمل به وهذا بالنظر إلى ما يوفره من آليات تسمح بالرفع من كفاءة أقسام التدقيق الداخلي.
- ينبغي على التدقيق الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار مخاطر الغش والاحتيال عند تصميم الخطط السنوية للتدقيق. وفي تصميمه لهذه الخطط، يتوجب على المدقق الداخلي التشاور مع مختلف الأطراف التي تشغل مناصب مسئولية عليا داخل منظمة الأعمال من أجل التعرف على درجات الاهتمام التي يولونها لمخاطر الغش.
- في تنفيذها للمهام التي تحتويها الخطط السنوية للتدقيق، فإن المدقق الداخلي مطالب ببذل العناية المهنية اللازمة وذلك بتطوير إجراءات العمل التي تسمح له بالتحري واكتشاف حالات الغش والاحتيال والتعامل معها بالشكل الذي يتيح للإدارة تحديد المسؤوليات ومن ثم اتخاذ التدابير التي تسمح بعدم تكرارها.
- ينبغي على التدقيق الداخلي أن يعطي الضمانات الكافية إلى الإدارة العليا أن إجراءات التدقيق التي يطبقها في إطار مكافحة الغش كافية من أجل التعرف على مخاطر الغش، كما يتوجب عليه أن يعطي الضمانات أن هذه الإجراءات صالحة للتطبيق وبالفعالية المطلوبة. كما يتطلب منه أن يراجع هذه الإجراءات كلما دعت الحاجة إلى ذلك وأهمها ظهور مخاطر جديدة.
- في تحمله لمسئوليته في منع الغش، فإن المدقق الداخلي مطالب بالرفع من كفاءته وذلك بتحسين مهارته، وذلك بالتركيز على التدريب المستمر كوسيلة تساعده على الرفع من مستويات أدائه وحسن التعامل مع حالات الغش سواء في الاكتشاف أو في التحري.
- على الجامعة أن تلعب دورها كاملاً في مجال التدريب وذلك بتطوير تخصصات ذات صلة بالتدقيق الداخلي على غرار ما هو معمول به في الجامعات العالمية الراقية. وأن تدمج ضمن برامجها التدريبية المادة العلمية التي تهتم بمسائل الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر على اعتبار أن هذه المسائل من شأنها الحد من ظاهرة الغش.
- نظراً لغياب معاهد تدريب مختصة في التدقيق الداخلي على غرار ما هو موجود في دول أخرى متقدمة، فإن الجامعة مطالبة بسد هذا الفراغ وذلك بتقديم خدمات في التدريب المتواصل عن طريق تطوير البرامج التدريبية الموجهة للإطارات المسؤولة في منظمات الأعمال بغرض رفع مستويات تأهيلهم العلمي والعملي في مجال التدقيق الداخلي.
- عملاً بتعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي يعتبر الغش مسألة أخلاقية بالدرجة الأولى، فإن المطلوب هو العودة إلى قيم المجتمعات الإسلامية، والعمل على ممارستها على أرض الواقع، وذلك بالتطبيق الفعلي لما نهت عنه الشريعة الإسلامية ومنها الفساد الذي تصنفه ضمن الأفعال الإجرامية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- الرحاحلة، م. ي. (2005). "فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة في ظل معايير التدقيق الداخلي الدولية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مج 1، ع 1، ص ص 59-77.
- الشواورة، ف. م. (2009). «قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية»، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، مج 25، ع 2، ص ص 119-155.
- العمري، أ. م.؛ وعبد الغني، ف. (2006). "مدى تطبيق معايير التدقيق المتعارف عليها في البنوك الأردنية"، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، مج 2، ع 3، ص ص 343-368.
- العمري، غ. ع. (2009). «المعضلات الأخلاقية وأثرها في تراجع أهداف عمليات الشركات متعددة الجنسية». بحث مقدم في: *المؤتمر العلمي الدولي السابع: تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المنظمات*. جامعة الزرقاء الخاصة (10 و 11 نوفمبر). الزرقاء. ص 16.
- وزارة العدل الجزائرية. (2006). *القانون رقم (06-01) المؤرخ 21 محرم 1427 هـ الموافق 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته*. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وزارة العدل.
- الوشلي، أ. م. ع. (2010). «مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة»، ورقة مقدمة في: *الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية: مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين*. (18-19 مايو). كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية. ص 3.
- براند، م. (2006). «بناء القدرات في سبيل تحقيق الديمقراطية والسلام والتقدم الاجتماعي»، ورقة مقدمة في: *المؤتمر الدولي السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة*، (29 أكتوبر - 1 نوفمبر). الدوحة. ص 4.
- جعارة أ. ع. (2012). «أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال والغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة دراسة استطلاعية في مكاتب التدقيق الخارجي في الأردن»، *مجلة دراسات: العلوم الإدارية*، مج 39، ع 2، ص ص 182-199.
- جونسون، م. (2009). *فساد الإدارة والإبداع في الإصلاح*. ترجمة/ عبد الحكم أحمد الخزامي. القاهرة: دار الأكاديمية للعلوم.
- سليمان، م. م. (2009). *دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
- شعراوي، خ. (2011). *الإطار التشريعي لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة لتشريعات بعض الدول*. القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- صبح، د. ي. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية*. بيروت: اتحاد المصارف العربية.
- كلاب، س. ي. وآخرون. (2006). «دور التقنيات الحديثة في مجال كشف الغش والفساد». ورقة مقدمة في: *اللقاء العلمي للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية*، (7 - 10 مايو). القاهرة. ص 4.
- مرسل، م. م. (2006). «في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة»، *مجلة النبأ*، مجلة إلكترونية شهرية ثقافية عامة، ع 80. كانون ثان. منشورة على الموقع: <http://annabaa.org/nbahome/nba80/013.htm>
- وقاد، س. م.؛ و وديان، ل. م. (2009). *تدقيق الحسابات ج 1*. عمان، الأردن: مكتبة المجتمع العربي.

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Bernard, F. and Others. (2010). *Contrôle Interne et Aspects Réglementaires*. Edition Maxima. Paris.
- Françoise Bergé and Catherine Jourdan. (2013). «COSO 2013 : Que Retenir de Cette Nouvelle Version du Référentiel ?» *Revue Finance & Gestion*, Nov.-Déc. 2013. pp 26-28.
- Hounnongandji, F. (2009). « État des Lieux sur la Fraude Interne », *Conférence au CLUSIF* (04 Juin). Paris. P. 3.

- Institut Français de L'audit et du Contrôle Internes, IFACI & ESSEC Paris. (2010). *Résultats de L'enquête sur les Pratiques de L'audit et du Contrôle Internes en France en 2009*. Paris.
- Institut Français de L'audit et du Contrôle Internes, IFACI. (2006). *Normes Professionnelles D'audit Interne, Document Elaboré Par L'ifaci Expliquant et Commentant le CRIPP de 2000*. Paris.
- Institut Français des L'audit et du Contrôle Internes, IFACI. (2009). *Cadre de Référence International des Pratiques Professionnelles de L'audit Interne*. Paris.
- International Auditing and Assurance Board –IAASB. (2009). *International Standard on Auditing 240 “The Auditors Responsibilities Relating to Fraud and Audit of Financial Statements”*. Effective for Audits of Financial Statements for Periods Beginning on or After December 15.
- Perruchoud, J. Y. (2013). « La Fraude Financière et Comptable : Un Modèle Global Pour Couvrir Tous Les Aspects de la Délinquance D'entreprise », *Revue de L'expert Comptable Suisse*. Genève. N° 6-7. pp. 392-397.
- Pickett, K. H. S. (2011). *The Essential Guide to Internal Auditing*. John Wiley & Sons. Ltd. West Sussex.
- Price Waterhouse Coopers & IFACI. (2013). *COSO 2013 : Une Opportunité Pour Optimiser Votre Contrôle Interne Dans Un Environnement en Mutation*. Paris.
- Price Waterhouse Coopers (2005), *Enquête sur la Fraude Dans Les Entreprises en France, en Europe et dans le Monde*. Paris.
- Price Waterhouse Coopers (2014), *Global Economic Survey*. Paris.
- Price Waterhouse Coopers, PWC. (2012). *Lettre de L'audit Interne et du Contrôle Interne*. N° 8. pp. 1-14
- Ramamoorti, S. (2003). *The Professional Practices Framework for Internal Auditing*. The Institute of Internal Auditors Research Foundation. Florida.
- Schneider, A. (2010). «Analysis of Professional Standards and Research Findings to Develop Decision Aids for Reliance on Internal Auditing», *Research in Accounting Regulation journal*, No. 22, USA, pp. 96-106.
- Stewart, J. and N. Subramaniam. (2010). «Internal Audit Independence and Objectivity: Emerging Research Opportunities», *Managerial Auditing Journal*, Vol. 25 No. 4. Australia. pp. 328-360.
- The Institute of Internal Auditors IIA. (2013). Retrieved September 12, 2014 from <https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Definition-of-Internal-Auditing.aspx>
- The Institute of Internal Auditors IIA (2013). Retrieved October 08, 2014 from <https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/cODE-of-Ethics.aspx>
- Wells, J. T. (2011). *Corporate Fraud Handbook: Prevention and Detection*. John Wiley and Sons. Inc, 3rd ed. Hoboken. New Jersey.

The New Roles For The Internal Auditor in Order to Reduce Cheating in Business Organizations in the Light of New Requirements For The Internal Audit Profession

Dr. LAIB Abderrahmane

Lecturer

Faculty of Economics and Management Science
University of Setif 1, Algeria

ABSTRACT

With the increasing phenomenon of fraud in Business Organizations, all regions including the responsible bodies for organizing and developing the profession internal auditing are linked to it directly or indirectly determine its position on this matter. And the fact, that this profession is one of the main activities, which are used by Business Organizations in order to strengthen internal control systems to control the risk in the management processes to protect assets and to prevent fraud and it's aggravated.

Internal audit activity has witnessed an amazing development in all the countries of the developed world. Among other things, the imposition of this development is the abundance of economic scandals that rocked the big international companies' entity and that the IIA initiated background to develop the professional practices and improvements. This more than once and by reviewing the foundations and rules. In view of this, it has become imperative for the business organizations that seek to keep pace with the improvements that are made to the internal audit activity, the standards and its methods of practice.

In this regard, the International Institute of internal auditors (IIA) worked on entering some substantial amendments on The International Professional Practices Framework "IPPF", which whereby the Institute took a clear position on the question of fraud, these reverse previous frameworks, dating back to the years 2000 and 2004, which didn't describe clearly the responsibilities of internal audit towards this issue.

This research study the internal audit's position on the issue of fraud and how practitioners' profession can positively contribute to fight cheating in business organizations. The study concluded, that the results revolves around the fight against fraud is not the responsibility of the internal audit by its own, but rather it is a shared responsibility between the different actors in the management of business organizations. In the light of these findings, the majority of the recommendations did not find any rooms in its application.

Keywords: internal audit – fraud – Institute of Internal Audit "IIA" - International Professional Practices Framework "IPPF" - Business Organizations.